عوائل الضحايا ترفض التعويض المادي

التحقيق في مجزرة حديثة يشوبه الفساد والأكاذيب

التحقيقات الفاسدة و الأكاذيب في مجزرة مدينة حديثة تعني بان عوائل الضحايا مازالوا ينتظرون العدالة . مرت اكثر من ستة اعوام، الا ان المجزرة التي وقعت في هذه المدينة في تشرين الثاني٢٠٠٥ ، مازال صداها يتردد في الشرق الاوسط، و اصبحت جريمة الحرب الشهيرة هذه – التي خلفت ٢٤ قتيلا عراقيا – واحدة من الاعمال الوحشية التي ارتكبت خلال الحرب، مما يسبب مرارة شديدة للناجين منها- بعضهم من الاطفال الذين فقدوا والديهم.

□ عن: نيويورك تايمز

العريف فرانك ووتريتش الذي قاد الوحدة العسكرية الى داخل بيوت المدنيين و اطلق النار من اجل القتل، يقدم أدلته هذا الأسبوع امام المحكمة. المحاكمة تجري وفق مجريات فاشلة و تحقيقات فاسدة . مع ذلك تبقى ضرورة توجيه الاتهام و رفض الاساءات التي ارتكبتها القوات الاميركية ذات اهمية كبيرة اذا ما كانت الولايات المتحدة تدّعي عزمها على التمسك بحكم القانون .

بعد انفجار وقع داخل المدينة و تسبب في مقتل نائب العريف ميغيل تيرازا و اصابة اثنين اخرين، اصيبت الوحدة بالهلع و تملكها الغضب بقيادة ووتريتش و قاموا بايقاف سيارة اجرة و طلبوا من راكبيها الترجل ثم قاموا باطلاق النار عليهم و قتلهم، بعدها شنوا غارة على البيوت القريبة و هم يطلقون النيران و الرمانات اليدوية . كان من بين القتلى عدد كبير من النساء و الاطفال. ما جرى بعد ذلك ، كان تغطية لهذه الفعلة الشنيعة حيث نشرت الصحافة ان موت الضحايا المدنيين كان نتيجة الانفجار . الا ان الحقيقة بدأت بالظهور عندما بدأ محققون في حقوق الانسان و صحفيون اميركان بالاستقصاء و البحث في هذه القضية ، حيث قال جون مورثا عضو الكونغرس الاميركي " انها جريمة قتل بدم بارد" . فيلم "معركة حديثة " الذي يصور الحادث بكل وحشيته، أدى إلى انقسام النقاد حول النهج السياسي . تم إسقاط التهمة عن خمسة من المتهمين و بقي ووتريتش لوحده امام القضاء. ان كان هناك شك في تصنيف هذه الجريمة على انها جريمة حرب، فان هناك عدد من وثائق الادانة ظهرت في الأسابيع القليلة الماضية تثبت بلا أدنى شك ان مرتكبيها مذنبون. حيث عثر مراسل نيويورك تايمز على ٤٠٠ صفحة من التحقيقات العسكرية التي أجريت في هذه القضية و التي كان من المفترض تدميرها عند مغادرة الاميركان للعراق ، في منطقة لجمع النفايات في بغداد. يقول احد الجنود في شهادته بان ووتريتش قد طلب من الرجال ان يطلقوا النار قبل ان يسألوا أحدا. شهادة اخرى تقول ان الجنود طلبوا من ركاب سيارة الأجرة الترجل و الانبطاح قبل ان يرشوهم بوابل من الرصاص . الجندي ستيفن تاتوم – الذي تم منحه الحصانة – اعترف بأنه أطلق النار على الأطفال. طبعا يجب علينا الا نلقي اللوم على الجنود الصغار فقط، بل علينا ان نسأل عن قواعد الاشتباك التي كانوا يعملون بموجبها و ان نفهم بان الكثير منها سبق و ان استخدمت في مدينة الفلوجة حيث جرى قتل عشوائي دون تأنيب من ضمير. العوائل العراقية، التي رفضت العرض المهين البالغ الفين و خمسمئة دولار كتعويض عن كل ضحية،مازالت تنتظر تحقيق العدالة و نحن كذلك، و ان ترى ما اذا كان النفاق الذي ساد في عهد بوش و تجاهل اتفاقية جنيف و حكم القانون سيستمر في عهد ادارة اوباما ام لا . كثيرون منا حاول تنظيم " صندوق حديثة " من اجل اعانة عوائل الضحايا ، الا ان هذه العوائل مهتمة أكثر بتحقيق العدالة ، انها مسألة شرف بالنسبة لهم .

واعتبر المدعي العام العسكري الأميركي في مستهل محاكمة المتهم الرئيسي في قضية مذبحة قرية حديثة في العراق في الاثنين أن المتهم أمر رجاله "بإطلاق النار أولا ومن ثم طرح الأسئلة" ما تسبب بمقتل ٢٤ مدينا عراقيا عام ٢٠٠٥. ورأى المدعي العام نيكولاس غانون امام المحكمة العسكرية في كاليفورنيا في مستهل جلسات الاستماع ان السرجنت فرانك ووتريتش تسرع في إصدار أوامر لجنوده بعدما رأى جثة جندي أميركي قتل بانفجار عبوة يدوية الصنع في ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٥ في بلدة حديثة الواقعة على بعد ٢٦٠ كلم عن بغداد. وقال امام المحكمة العسكرية التي التأمت في قاعدة كامب بندلتون، اكبر قاعدة للمارينز في العالم والواقعة جنوب لوس انجلوس، ان "تلك الصورة أثرت على كل تفكير المتهم ذلك اليوم"

ترجمة عبد الخالق علي

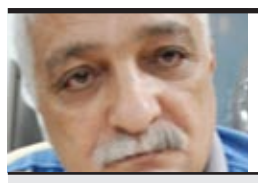

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

خيارات ما بعد المؤتمر الوطني ..

وجهتا نظر في المؤتمر الوطني القادم تتجاذبان النخب السياسية والشارع العراقي ، ليس من بينها التفاؤل بنجاح المؤتمر وفق ما يشتهيه الناس وما يأملون منه . الأولى تعتقد ان فرص نجاح المؤتمر متوفرة اذا توفرت الإرادة السياسية الحقيقية لإنجاحه وخروج البلاد من الأزمة الخانقة التي تعاني منها . والثانية تعتقد ان فرص نجاح المؤتمر معدومة أو في احسن الاحوال ضعيفة . وكلا وجهتي النظر تنطلق من معطيات واقعية باختلاف نسب تلك المعطيات .

وجهة النظر الاولى مشروطة بتوفر الارادة السياسية الحقيقية ، وهي بكل صراحة ارادة غائبة أو مغيبة لان سيل التصريحات والتصعيدات قبل انعقاد المؤتمر لا تبشر بتوفر الارادة الحقيقية الا اذا كان توفرها مرهونا بتطمين المصالح والامتيازات ، وهي اشتراطات أتخم بها الشارع والعملية السياسية معا ، واصبح نجاح الخطوات في أي مؤتمر أو لقاء أو اجتماع مرهونا بتلك التطمينات التي تجنح غالبيتها ، دون مجاملة ، خارج اطار الاحتياجات الحقيقية لانقاذ العملية السياسية من عنق الزجاجة الذي تمر فيه .

وجهة النظر الثانية تبني قناعاتها على ان الماضي من المؤتمرات والاتفاقات والتعهدات " الجنتلمان " والتحريرية منها لم تأخذ طرقها الى التطبيق " اتفاقية أربيل نموذجا " وانما اخذت طريقها الى التسويف وكسب الوقت والعمل وفق نظرية الأمر الواقع ، ويتبنى هذا الاتجاه قطاعات واسعة من الجماهير التي تعتقد هي الاخرى بان الحلول متوفرة دون الحاجة الى وجع الرأس في المؤتمرات فيما لو التزم الجميع بالدستور واعتبروه مرجعيتهم السياسية الوحيدة .

السؤال المهم : لو ان المؤتمر فشل ، وهذا مرجح جدا ، في ايجاد الحلول الحقيقية والواقعية والقابلة للتطبيق للعقد المستحكمة في العملية السياسية الحالية ، فما هي البدائل المتاحة لتجاوز الازمة ؟

الحقيقة الأكيدة ان كل الحلول البديلة ، مثل سحب الثقة من حكومة المالكي أو الدعوة لانتخابات مبكرة أو العمل بحكومة الاغلبية ، وطبعا لن تكون أغلبية سياسية باي شكل من الاشكال الا بشكل الديكور الذي يوحي لكنه ليس حقيقيا ، فان هذا يعني الدخول في ازمات جديدة واستهلاك مكرر لزمن إضافي يدفع ثمنه المواطن من حاضره ومستقبله ،وربما الانفتاح على خيارات تجديد العنف وهو خيار مطروح ويصرّح به علنا من أكثر من كتلة وحزب ، بل يلوحون به في أكثر الاحيان للابتزاز السياسي .

واذا افترضنا ان الحلول البديلة هي جزء من اللعبة الديمقراطية الهشة في البلاد ، فهل بامكانها ان تقدم للناس ما عجزت عن تقديمه عدة حكومات وشخصيات وحلول منذ ٢٠٠٣ وحتى الآن ؟

هذا هو حقيقة السؤال الذي ينبغي الاجابة عليه دون مزايدات وتشنجات وعنتريات ، كم يأخذ منّا خيار الانتخابات المبكرة وقتا وأزمات ؟ وكم سيأخذ منا خيار سحب الثقة من حكومة المالكي ، اذا كنا لم نستطع أن نجد وزيرا للدفاع حتى الآن ؟وما هو الشرخ الذي ستحدثه حكومة الاغلبية المفترضة في الحياة السياسية والاجتماعية والامنية مجتمعة ؟

ان أمام الذاهبين الى المؤتمر الوطني خيارا متاحا وممكنا وواقعيا وقليل الكلفة ، انه خيار الشراكة الحقيقية وخيار التنازلات المشتركة من أجل أن يقنعوا الجمهور لمرّة واحدة ان صراعهم من اجل الوطن والمواطن وليس من اجل الكراسي والامتيازات !

خارج المتن

بغداد ترفض تخفيف أحكام المدانين العرب

محامون يقيمون دعوى ضد المالكي باعتباره شريكا للهاشمي

□ بغداد / المدى

أكدت اللجنة القانونية النيابية، الاحد، على عدم امكانية تخفيف احكام الاعدام الصادرة بحق المدانين العرب المتورطين بعمليات مسلحة في العراق، مبينةً أن قانون العفو العام لا يعطي الصلاحية لأي جهة بالقيام بذلك.

وكان وزير الخارجية المغربي سعد الدين العثماني قد أعلن في أول ندوة له بعد توليه حقيبة الخارجية في الحكومة الجديدة، عن أن وزارته طمأنت عائلات المعتقلين بإبلاغهم الخطوات التي قامت بها في هذا الصدد مثل الاتصال بالسلطات العراقية والتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأن هذه الخطوة جاءت في أعقاب تقارير أفادت بتنفيذ حكم الإعدام بحق المواطن المغربي بدر عاشوري.

وقال عضو اللجنة القانونية والنائب عن التحالف الوطني حسون الفتلاوي في تصريحات صحفية إنّه "لا يمكن تخفيف الاحكام الصادرة بحق المدانين العرب الوافدين الى العراق والمتورطين باعمال مسلحة، والمحاولات التي تطلقها بعض الدول بهذا الشأن هي مخالفة للقانون"، مؤكداً على استقلالية القضاء وعدم سماحه لأي جهة بالتدخل في قراراته.

وأضاف الفتلاوي أن "بعض الدول العربية ليس لديها قضاء مستقل لذلك يتدخل قادتهم ووزراؤهم بتلك القضايا، وهذا الامر مخالف للدستور العراقي"، مشيراً إلى أن "مجلس النواب بصدد تشريع قانون العفو العام وهو لا يشمل المتورطين بقضايا الارهاب سواء كانوا عراقيين ام عرباً، ولا يعطي الصلاحية للسلطات الثلاث التدخل في ذلك".

وأكد وزير خارجية المغرب على أن الوزارة ستبذل جهودا لوقف تنفيذ أحكام الإعدام الأخرى الصادرة بحق المتهمين المغاربة بالإضافة إلى تحسين أوضاعهم وتحديد هوياتهم وإمكانية اتصال عائلاتهم بهم.

وكانت وزارة العدل العراقية قد أعلنت، الاثنين الماضي، عن أن عدد المعتقلين داخل السجون العراقية يبلغ ٢٥ الفاً، بينهم ٢٠٠ سجين اجنبي يشرف على حراستهم ١٨ ألف رجل امن، كاشفة عن شنها حملة تطهير لكوادر السجون العراقية.

وتشير بعض المصادر الى ان قضية السجناء العرب والأجانب من أكثر الملفات سرية، وهناك أشخاص محددون يملكون معلومات عنهم، وهناك تعليمات تقضي بعدم الإبقاء عليهم في سجن واحد لمدة طويلة، بل هم في تنقل مستمر كإجراء وقائي لعدم محاولة تهريبهم.

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي المقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي قد اعلن في وقت سابق رفض العراق تسليم السجناء التونسيين خلال زيارة رئيسهم الرئيس المنصف المرزوقي الى بغداد قريبا. ونقلت وكالات انباء عن البياتي قولها الاسبوع الماضي ان هناك ترتيبات لزيارة مرتقبة للرئيس التونسي الى بغداد، ومن المتوقع ان يطلب من العراق تسليم السجناء من مواطني بلده،لكن العراق وحتى الان لم يوقع اية اتفاقية لما يسمى باتفاقية تبادل المجرمين مع أي دولة من دول الجوار والعالم. واوضح ان جميع الاتفاقات كانت مبرمة في زمن النظام السابق، والحكومة الحالية غير ملزمة بتنفيذها،برغم قلة عدد الدول الموقعة مع العراق.

المالكي يرحب بحرارة بالهاشمي في جلسة البرلمان عام ٢٠١٠ .. ارشيف

□ بغداد / المدى

انتشرت رسالة وجهها عدد من المحامين العراقيين، على صفحات الفيس بوك تدعو إلى إلقاء القبض على رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي بتهمة التستر على إرهابيين. الأمر الذي أشعل حرباً جديدة من التعليقات بين العراقيين بين مؤيد لها ومستنكر.

ويقول نص الوثيقة:

المدعي: مجموعة من المحامين العراقيين

المدعى عليه: السيد رئيس الوزراء نوري المالكي إضافة لوظيفته

جهة الدعوى

استنادا إلى أحكام المادة الثالثة والتسعين في فقرتها السادسة من الدستور العراق التي تنص على أن (تختص المحكمة الاتحادية العليا بما يلي: سادسا الفصل في الاتهامات الموجهة لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء و الوزراء وينظم ذلك بقانون(

نطالب المحكمة الموقرة بالقبض على السيد رئيس الوزراء نوري المالكي باعتباره شريكا للسيد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في إدارة شبكة اغتيالات تستهدف الأبرياء من أبناء الشعب عمدا و عن سابق تدبير. حيث اعترف السيد رئيس الوزراء نوري المالكي و بملء إرادته وعلى الملأ من خلال شاشة تلفزيون الحرة بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢١ بأنه يمتلك ملفات تثبت تورط نائب رئيس الجمهورية السيد طارق الهاشمي بعمليات اغتيال متكررة منذ ثلاث سنوات دون أن يقدمها للعدالة. مما يجعل رئيس الوزراء يقع تحت طائلة المادة مئة و ثلاثة و ثمانين من قانون العقوبات النافذ والتي تنص:

أ– يعاقب باعتباره شريكا في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب:

١– من كان عالما بنيات مرتكب الجريمة وقدم له إعانة او وسيلة للتعيش أو مأوى أو مكانا للاجتماع أو غير ذلك من المساعدات وكذلك كل من حمل رسائله أو سهل له البحث عن موضوع الجريمة أو قام بإخفاء أو نقل أو إبلاغ ذلك الموضوع متى كان عالما بنيات مرتكب الجريمة ولو لم يقصد الاشتراك في ارتكاب الجريمة.

٢– من اتلف أو اختلس أو أخفى أو غير عمد مستندا أو شيء من شانه تسهيل كشف الجريمة وأدلتها أو عقاب مرتكبيها.

ب – يعفى من العقوبة زوج مرتكب الجريمة وأصوله وفروعه وأخته وأخوه في حالة تقديم الإعانة ووسيلة التعيش والمأوى.

وحيث أن السيد رئيس الوزراء كان يعلم و باعترافه الحر والصريح بنيات السيد طارق الهاشمي بل كانت تجمعهم لقاءات واجتماعات مشتركة و التي كانت تتم باستخدام أموال الدولة و أجهزتها وقاعاتها لقتل أبناء الشعب. ومع علم السيد رئيس الوزراء بالجرائم التي ارتكبها السيد الهاشمي من دون اتخاذه ولو إجراء بسيطا لردعه وتسليم ما بحوزته من أدلة للسلطات القضائية.

كما اخل السيد رئيس الوزراء بالقسم الذي أداه أمام البرلمان والذي ينص على ان "يلتزم بصيانة الحريات العامة و الخاصة و يلتزم بتطبيق التشريعات بأمانة و حياد". لقد حابى السيد رئيس الوزراء نائب رئيس الجمهورية وتستر عليه وسمح له بارتكاب جرائم القتل العمد دون أن يتخذ أي إجراء مهما كان بسيطا لحماية امن العراقيين و صيانة أرواحهم.

لقد قُتل الآلاف من العراقيين بمعرفة وعلم السيد رئيس الوزراء دون أن يتخذ أي إجراء و هو القائد العام للقوات المسلحة و تأتمر بأمره قوات الجيش و الشرطة.

وعليه نطالب:

المطالب

أولا: إصدار أمر إلقاء قبض على السيد رئيس الوزراء وجلبه وإحضاره أمام المحكمة الاتحادية باعتباره شريكا أساسيا في جرائم السيد نائب رئيس الجمهورية و لكونه غير مؤتمن على أرواح ودماء العراقيين.

ثانيا: بيان أسباب تستره على الأعمال الإجرامية التي نجم عنها باعترافه نفسه إراقة الدم العراقي رغم انه ملزم دستوريا بصيانة أرواح العراقيين.

ثالثا: التحفظ على أمواله المنقولة وغير المنقولة.

رابعا: التحفظ على ما بحوزته من ملفات ومعلومات عن الجهات التي يتستر عليها مع بيان أسبابه تستتر على جهات إرهابية تسفك الدم العراقي وهو المؤتمن عليه.

خامسا: بيان إمكانية وقوعه تحت طائلة المادة الرابعة الفقرة الأولى من قانون مكافحة الإرهاب والتي تنص [يعاقب بالإعدام كل من ارتكب-بصفته فاعلاً أصلياً أو شريك عمل أياً من الأعمال الإرهابية الواردة بالمادة الثانية والثالثة من هذا القانون، يعاقب المحرض والمخطط والممول وكل من مكن الإرهابيين من القيام بالجرائم الواردة في هذا القانون بعقوبة الفاعل الأصلي] حيث يعتبر سكوته على مجرم من قبيل التمكين له والسماح له بممارسة نشاطه الإجرامي رغم انه كان بإمكان السيد رئيس الوزراء ردعه.

ويرى عدد من المعلقين في صفحات الفيس بوك أن هذا الإجراء قانوني تماماً، فيما يرى آخرون أن رئيس الوزراء لم يظهر أدلته ضد الهاشمي إلا بعد استكمال التحقيقات ما يعني براءته من التهم الموجهة إليه.